أكدت دخول ٦٠ مليار متر مكعب سنوياً من المياه

مصادر حكومية: تناقص كبير في الموارد المائية وتوقعات بنضوب دجلة والفرات

بغداد / المدى الاقتصادي

كشفت وزارة الموارد المائية عن تناقص كبير في المياه مبينة أن بناء المزيد من السدود لن يحد من الأزمة المائية.

وقال المتحدث باسم الوزارة علي هاشم لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "هناك تناقصا كبيرا في الموارد المائية الداخلة إلى البلاد عن طريق نهري دجلة والفرات"، مؤكدا على أن "المناسيب المائية للعام الماضي كانت أفضل من العام الحالي".

وأضاف أن "هناك ارتفاعاً بدرجات الحرارة بسبب التغيرات المناخية في العالم اجمع إلى جانب بناء مشاريع كبيرة على نهري دجلة والفرات من قبل دول المنبع سوريا، وإيران، وتركيا، وهذا اثر بشكل كبير على تناقص حصة العراق المائية".

وتابع هاشم أن "بناء السدود لا يمكنه حسم أزمة المياه في البلاد"، مشيرا إلى انه "باستطاعة الوزارة إنشاء العشرات من السدود لكن المشكلة من أين تجلب المياه اللازمة لملء هذه السدود".

وكان وزير الموارد المائية السابق لطيف رشيد قد أعلن في ١٩ تموز من العام الماضي أن العراق يحتاج في نهر الفرات إلى ٥٠٠ متر مكعب في الثانية على مدار الساعة وهذا هو الحد الأدنى، بينما نتسلم الآن من تركيا ما بين ٢٠٠ إلى ٢١٠ أمتار مكعبة في الثانية فقط، وهذه النسبة لم ترتق حتى إلى نصف كمية الحد الأدنى وليس الكمية الطبيعية.

وقلص العراق العام الماضي مساحاته الزراعية إلى نسبة ٥٠٪ مما يشكل ذلك خطرا على اقتصاد البلاد فيما استطاع العراق بداية عام ٢٠٠٨ إنعاش ٧٠٪ من الأهوار، غير ان نسبة المياه فيها انخفضت إلى أقل من ٧٠٪ بسبب قلة الأمطار.

ويبلغ طول نهر دجلة ١٢٠٠ كيلومتر والفرات نحو ألفي كيلومتر، لكن نسبة الماء في دجلة أعلى من الفرات حسب تقديرات وزارة الموارد المائية لقلة السدود التي أنشأت عليه من قبل دولة المنبع مقارنة بنهر دجلة.

وكان هاشم قد قال لـ (آكانيوز) في وقت سابق إن "مجموع ما يدخل للعراق من موارد مائية من الدول المجاورة يبلغ نحو ٦٠ مليار متر مكعب سنويا"، لافتا إلى أن "هذه الكمية لا تكفي لسد احتياجات العراق الزراعية والخدمية".

وهذا الرقم يختلف مع ما كشفته وزارة الزراعة منتصف الأسبوع الماضي، عندما قالت إن حصة العراق من المياه انخفضت من ١٤٠ مليار سنويا في سبعينيات القرن الماضي إلى ٣٥ مليار متر مكعب العام الحالي بسبب الافتقار إلى العلاقات المتوازنة مع الدول المتشاطئة.

وأضافت الوزارة أن "العراق بحاجة إلى ٧٠ مليار متر مكعب سنوياً ليستطيع النهوض بواقع البلاد المائي وتوفير اغلب احتياجات المشاريع من المياه من خلال استخدام تقنيات حديثة ومتطورة".

وكانت بعثة الأمم المتحدة في العراق، قد كشفت نهاية آذار الماضي، عن تقرير عالمي صدر مؤخرا يحذر العراق من احتمال نضوب نهري دجلة و الفرات بحلول عام ٢٠٤٠، بسبب تفاقم تأثير تغيير المناخ وانخفاض معدلات المياه من المصدر وزيادة الاستخدام المنزلي والصناعي.

وذكر تقرير للرابطة الأوربية للمياه أن ٥٠٪ من المياه المنتجة تفقد بسبب التسرب والهدر وعدم كفاءة أنظمة التوزيع بالإضافة إلى الهدر المنزلي، لان في معظم مناطق العراق لا يتم قياس استهلاك المياه المنزلي.

وأكدت وزارة الموارد المائية أن تقرير الأمم المتحدة بشأن جفاف المياه بحلول عام ٢٠٤٠ مهم للغاية لكن الأرقام التي وردت فيه مبالغة ولا تستند لمعلومات دقيقة.

ويعاني العراق منذ أكثر من سنتين من موجة جفاف بسبب شح الأمطار، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما من نهري دجلة والفرات.

ويحمّل العراق، تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع أروائية وزراعية عليها.

و أعلنت وزارة الموارد المائية الثلاثاء الماضي عن دخول ٦٠ مليار متر مكعب من المياه إلى الأراضي العراقية سنويا من دول الجوار عبر الأنهر.

ولفت هاشم إلى أن "وزارة الموارد المائية وبالتنسيق مع وزارة الزراعة ومجالس المحافظات تعمل على وضع سياسية مائية مثلى لاستخدام المياه بالصورة الأفضل وحسب أولوية المشاريع الزراعية".

ويرى مختصون بشؤون المياه أن سياسة النظام السابق المتمثلة بعدم دخول العراق مع دول جواره في اتفاقيات مائية دفعت هذه الدول إلى استخدام أساليب ضغط على الحكومة العراقية من اجل تحقيق مصالح هذه الدول في العراق.

ويسعى العراق إلى تحويل الاتفاقيات المائية الشفوية مع إيران وتركيا إلى اتفاقيات رسمية لحفظ حصة البلاد من المياه.

مزارعون: هجرة جماعية من المزارع بسبب الصناعة النفطية في البصرة

البصرة / السومرية نيوز

أعرب مزارعون بصريون عن امتعاضهم جراء إجبارهم على ترك مزارعهم نتيجة حفر آبار نفطية فيها من قبل شركة نفط الجنوب والشركات الأجنبية، وفيما دعت نقابة المهندسين الزراعيين إلى وضع حد لهذه المشكلة التي وصفتها بـ "الخطيرة"، حذرت مديرية الزراعة من تفاقمها واعتبرتها من أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي.

وقال المزارع في قضاء الزبير عدنان طبيج السعيدي لـ "السومرية نيوز"، إن "شركة نفط الجنوب قامت مؤخراً بتهجيري من مزرعتي، قبل أنٍ تقوم بتسييجها، ثم نصبت فيها برجا لحفر بئر نفطية جديدة"، مبيناً أن "المزرعة التي تعود ملكيتها إلى الدولة تمثل مصدر رزقي الوحيد، خصوصا وأنا ادفع مبالغ إيجارها منذ سنوات إلى مديرية الزراعة".

وأضاف السعيدي أن "الكثير من المزارعين في قضاء الزبير، نحو ١٨ كم غرب مدينة البصرة، أجبروا على ترك أراضيهم للسبب ذاته خلال العام الحالي"، مبينا أن "الشكاوى التي تم تقديمها إلى إدارة الشركة والحكومة المحلية ومديرية الزراعة لم تجد نفعاً".

من جهته، قال نقيب المهندسين الزراعيين في البصرة علاء هاشم البدران لـ "السومرية نيوز"، إن "الثروة النفطية تحولت إلى وبال على سكان المحافظة، لأنها لوثت بيئتهم وحرمتهم من استغلال نحو ٨٠٪ من الأراضي لأغراض الزراعة والسكن بذريعة أنها نفطية وفقاً لقانون الحفاظ على الثروة الهيدروكاربونية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥".

وأشار إلى أن "قطاع الزراعة في المحافظة يواجه تحديات خطيرة منها سيطرة وزارة النفط على الأراضي الزراعية".

وأكد البدران أن "إجراءات عدم تجديد عقود إيجار الأراضي الزراعية، وتهجير المزارعين من مزارعهم القريبة من الحقول النفطية تصاعدت وتيرتها بعد مباشرة الشركات الأجنبية التي رست عليها عقود التراخيص بالعمل"، لافتاً إلى أن "تلك الشركات قامت بتعويض بعض المتضررين من خلال توظيفهم لديها بصفة حراس وعمال".

وكانت وزارة النفط وقعت عقوداً عدة خلال العام الماضي، مع شركات أجنبية لتطوير عدد من الحقول النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية للوصول إلى معدلٍ إنتاج يبلغ ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست المقبلة، والى ١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المستخرجة بالجهد الوطني، وبعض الحقول التي تتولى تطويرها شركات أجنبية تقع في محافظة البصرة والتي تمتلك احتياطياً نفطياً يقدر بأكثر من ١١٥ مليار برميل.

من جانبه، قال مدير مديرية زراعة البصرة عامر سلمان عبد الحسين في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن "المديرية تجد نفسها محرجة أمام المزارعين الذين اجبروا على ترك مزارعهم"، مبيناً أن "المديرية تواجه مشاكل شائكة من هذا النوع في قضائي المدينة الزبير".

ودعا عبد الحسين إدارة شركة نفط الجنوب إلى "السماح للمزارعين بممارسة أنشطتهم الزراعية في الأراضي المصنفة على أنها نفطية وعدم تهجيرهم منها"، معتبراً أن "جولات التراخيص التي أطلقتها في العام الماضي وزارة النفط تسببت لنا بمشاكل كبيرة أدت بالنتيجة إلى حرمان المزارعين من استغلال مساحات واسعة"، مشيراً إلى أن "تداعيات هذه المشكلة تضمنت عزوف الكثير من المزارعين عن الزراعة حيث انصرفوا إلى مهن أخرى".

يشار إلى أن الخطة الإستراتيجية لتنمية محافظة البصرة التي شرعت بتطبيقها الحكومة المحلية قبل أيام قليلة وتمتد لغاية عام ٢٠١٥ تفيد بأن البصرة تمتلك ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وتشكل هذه المساحة نحو ١٠٪ من إجمالي مساحة المحافظة، فيما يبلغ المستغل من تلك المساحة ٥٠٠ ألف دونم.

وتؤكد الخطة التي ساهمت بإعدادها منظمة الأمم المتحدة والوكالة البريطانية للتنمية الدولية أن من أبرز التهديدات التي يواجهها الواقع الزراعي "زيادة ملوحة مياه شط العرب، ومنافسة المنتجات الزراعية المستوردة من دول الجوار، والتصحر وزحف الكثبان الرملية على الأراضي الزراعية، وشمولية قانون الحفاظ على الثروة الهيدروكاربونية في ظل كثرة المكامن النفطية مما يحرم البصرة من استغلال مساحات زراعية شاسعة".

يذكر أن محافظة البصرة توجد فيها أربعة آلاف مزرعة للطماطم معظمها تقع في قضاء الزبير، وتعد نواحي صفوان وأم قصر وخور الزبير من أشهر مناطق زراعة الطماطم في العراق، ويعمل في تلك المزارع ما لا يقل عن سبعة آلاف مواطن، ويتراوح إنتاجها الموسمي الإجمالي مابين ٣٥٠ إلى ٥٠٠ ألف طن.

كما توجد في المناطق الشمالية من المحافظة المئات من مزارع القمح، وفي المناطق الجنوبية والشرقية تكثر بساتين النخيل التي يتركز وجودها بكثافة قرب ضفتي شط العرب وضفاف الأنهار المتفرعة منه، حيث توجد في البصرة نحو ثلاثة ملايين نخلة تنتمي إلى ١٤٠ صنفاً، بعد أن كان عددها أكثر من ٣٠ مليون نخلة خلال سبعينيات القرن الماضي.

العمل: برنامج القروض الميسرة سيفيد ١٥ ألف مواطن

بغداد / المدى الاقتصادي

أعلن وزير العمل والشؤون الاجتماعية أن برنامج القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة في حال التصويت عليه في مجلس النواب نحو ما يقارب ١٥ ألف مواطن.

وقال نصار الربيعي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن مشروع القروض الميسرة لدعم المشاريع الصغيرة خصص لها مبلغ ١٥٠ مليار دينار عراقي وقد وافق عليه مجلس الوزراء وبانتظار موافقة مجلس النواب عليه.

وأضاف أن المشروع مهم جدا ويمكن أن يفيد بين ١٣ إلى ١٥ ألف مواطن وسيساهم في التخلص من البطالة وتشغيل الأيدي العاملة وتوفير عمل للعديد من المواطنين.

يذكر أن العراق يعاني من بطالة كبيرة بسبب نقص الفرص الاستثمارية وعدم كفاية الوظائف التي تعلن عنها الحكومة.

وطالب المتظاهرون الذين خرجوا خلال الأسابيع الماضية بتوفير فرص عمل والقضاء على الفساد الإداري وتوفير الكهرباء بالإضافة إلى مطالب أخرى.

وأوضح الربيعي أن "الوزارة باشرت بوضع التعليمات الخاصة بمنح القروض وبانتظار موافقة مجلس النواب للمباشرة بالصرف".

الصناعة: منح ٣١٧ رخصة لإنشاء مشاريع صناعية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قال مدير عام دائرة التنمية الصناعية عباس نصر الله إن وزارته منحت ٣١٧ رخصة لإنشاء مشاريع صناعية خلال شهر آذار الماضي. واضاف نصر الله لوكالة كردستان للإنباء(آكانيوز) إن وزارة الصناعة منحت خلال شهر آذار الماضي ٣١٧ رخصة لإنشاء مشاريع صناعية تصل قيمتها الاستثمارية إلى ٩٩ مليون دينار عراقي".

وتابع نصر الله أن "المشاريع الإنشائية احتلت المرتبة الأولى في منح التراخيص لتليها الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية والصناعات المعدنية في المرتبة الثالثة".

وكانت الحكومة قد اتهمت في وقت سابق القطاع الخاص بعدم إعطاءه أرقاما دقيقة عن منتجاته الصناعية.

وبين نصر الله أن دائرة التنمية الصناعية قامت بتجديد ٣٨٣ هوية صناعية بهدف تنمية خطتها لتنمية القطاع الصناعي الخاص وتطوير البنية التحتية للواقع الصناعي في البلاد". يذكر أن وزارة المالية قد حذرت في وقت سابق من استمرار "فقدان" العراق للصناعة المحلية، بعدما تراجع عمل المصانع والمعامل العراقية المملوكة للدولة والمشتركة والقطاع الخاص.

وتشير تقارير لمنظمات غير حكومية معنية بالجانب الاقتصادي إلى أن العراق خسر منذ السنوات الأربع الماضية أكثر من ١٨٠ مليار دولار بسبب اعتماده على البضائع المستوردة نتيجة لتراجع صناعته المحلية.

وأظهرت نتائج مسح أجرته مؤخراً وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، أن معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ عاماً فأكثر يبلغ ٢٨,١٪ لكلا الجنسين.

ويشير المسح إلى أن معدل البطالة للذكور بلغ ٣٠,٢٪ في مقابل ١٦٪ للنساء.

وبحسب تقرير عن نتائج مسح التشغيل والبطالة بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية ٣٠٪ في مقابل ٢٥,٤٪ في المناطق الريفية.

مصدر: إقليم كردستان سيفتتح ١٣ معرضاً دولياً لغاية انتهاء العام الحالي

أربيل / وكالات

قال مركز (براميدز فير) الدولي المعني بالمعارض الدولية، إن برنامج حكومة إقليم كردستان للعام الحالي يتضمن افتتاح سلسلة معارض دولية، على أراضي معارض أربيل والسليمانية ودهوك، للشركات العالمية في المجالات المتنوعة: الصناعية، والأغذية، والزراعية، والخدمية والذي يبلغ بمجمله ١٥ معرضاً.

وأضاف مركز (براميدز فير) المعني بالمعارض الدولية انه "إلى جانب المعرضين الدوليين السابقين اللذين نظمتهما حكومة اقليم كردستان، واقيم احدهما للمدة من ٣-٦ آذار الماضي، وكان مخصصاً للمواد الصناعية، والمعرض الثاني الذي اقيم في ٢-١١ نيسان الجاري وكان مخصصاً للكتب، فان برنامج حكومة كردستان المتعلق بالمعارض يتضمن اقامة ١٣ معرضاً اضافياً لغاية نهاية العام الحالي".

واضاف ان "المعرض المرتقب الاول يهدف الى تطوير قطاع النقل الجوي، ومن المقرر ان يعقد للمدة من ٢٦-٢٨ نيسان/ابريل الجاري، وسينظم المعرض الصناعي الايراني الرابع في اربيل للمدة من ١١-١٥ ايار المقبل، فيما سينظم المعرض الصناعات التكنولوجية الخامس في اربيل خلال المدة ١١-١٤ حزيران المقبل، وسيقام المعرض الدولي الثاني لـ(دي بي اكس) في دهوك للمدة من ١١-١٤ ايلول المقبل".

وأفاد المركز أن "مشروع العراق سيعقد في ١٩-٢٢ أيلول المقبل، ومعرض الإنشاءات العراقية في ٣-٦ تشرين الأول المقبل، والمعرض الطبي في ٤-٦ تشرين الاول المقبل، ومعرض السليمانية الدولي للمدة من ١٠-١٣ تشرين الاول المقبل، ومعرض أربيل التجاري الدولي السابع سيعقد للمدة بين ٢٤-٢٧ تشرين الاول المقبل".

وأضاف أن "معرض السليمانية الدولي السابع لـ(دي بي اكس) سيعقد في ١-٤ تشرين الثاني المقبل، والمعرض الرابع للزراعة والأغذية العراقية في أربيل سينظم للمدة من ٢١-٢٤ تشرين الثاني المقبل، ومعرض الإنشاءات في السليمانية للمدة بين ٢٩ تشرين الثاني /ولغاية ٢ كانون الأول المقبل، ومعرض البسة الفنادق سينظم في ٥-٨ كانون الأول المقبل".

أسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠